

## الحوار الاجتماعي

### حوار ثنائي الأطراف: بين أرباب العمل ومنظمات المجتمع المدني

#### الجلسة الأولى:

خبيرة الجلسة: لارا فغالي، منظمة beyond RD

ميسر الجلسة: زياد عبد الصمد، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

تناول الحوار في هذه الجلسة الوضع الاجتماعي في لبنان الذي يمر في أزمات متعددة تعود أسبابها الى فشل المؤسسات العامة وعدم قدرتها على القيام بأدوارها الدستورية وصولاً الى حد اعتبار الدولة اللبنانية دولة فاشلة او في طريقها الى الفشل كما أشار المقرر الخاص للأمم المتحدة في مؤتمره الصحفي. وقد نتج عن تحلل الدولة والمؤسسات في لبنان، واعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية فاشلة، تزايد مطرد في مستويات الفقر بمختلف ابعاده وتركز الثروات في يد قلة من المتنفذين وتعمق اللامساواة بكافة ابعادها. في ظل هذه الظروف تظهر أهمية أنظمة الحماية الاجتماعية، لكن هذه الأنظمة في لبنان تعاني من عدم شموليتها حيث أن نصف المجتمع اللبناني لا يتمتع بتغطية اجتماعية، كما أن هذه الأنظمة مفككة بين الضمان الاجتماعي وتعاونية الموظفين والقوات المسلحة بالإضافة الى ما تنفقه وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية، مما يشكل أحد أسباب الهدر في المالية العامة واللامساواة بين المستفيدين من الأنظمة المختلفة. فالانفاق العام في لبنان على القطاعات الاجتماعية يشكل نسبة مئوية غير قليلة من الانفاق العام (بين الـ 11 و 15%) من هنا فقد اعتبر المشاركون أن هناك ضرورة لإصلاح القطاع الاجتماعي وتصويب الانفاق العام بالإضافة إلى الحاجة إلى إعادة إطلاق عجلة الاقتصاد وتعزيز آليات إعادة التوزيع لا سيما من خلال إصلاح السياسات الضريبية وتعزيز سياسات حماية اجتماعية شاملة.

#### أبرز مخرجات النقاش:

1. السياسات الاجتماعية المطلوب اعتمادها مرتبطة بعقد اجتماعي جديد وبرؤيا اقتصادية ونتاجية أشمل يجب الوصول اليها.
2. الاتفاق على أن الحماية الاجتماعية هي حق من حقوق الانسان وان الدولة ملزمة بحماية وإعمال هذا الحق، من هنا ضرورة توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل جميع المواطنين والقاطنين على الأراضي اللبنانية، وتوسيع مروحة التغطية لتشمل تعويضات البطالة والتعويضات التقاعدية.
3. ضرورة العمل على إطار حوكمة للمؤسسات الضامنة وتعزيز التنسيق فيما بينها.
4. مصادر تمويل الحماية الاجتماعية يجب ألا تقع على القطاعات الإنتاجية بل أن تؤمن من المالية العامة من خلال تحديد الهدر والفساد، وتعزيز العائدات الضريبية من خلال اعتماد سياسات ضريبية عادلة تساهم في إعادة توزيع الثروة من جهة وفي تعزيز وتحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة.
5. الحاجة الى تنظيم سوق العمل ضمن القوانين احترام متطلبات العمل اللائق وحقوق العاملين)

6. لا بد من اعتماد تدابير لحماية الفقراء في المرحلة الانتقالية من خلال اعتماد شبكات الامان الاجتماعي (تحويلات مالية او تعويضات عائلية الخ) على ان تدرج في اطار رؤية مستقبلية واضحة الاتجاه، وسياسات اجتماعية اوسع، بما في ذلك نظام الحماية الاجتماعية، وعلى اساس الحق والفعالية بعيدا عن الزبائنية.

7. اعتماد تدابير تساهم في تقليص انفاق الاسر على الخدمات الاساسية كالنقل والطاقة ما يحمي ذوي الدخل المحدود والفقراء من خلال سياسات عامة يكون للدولة دور اساسي ومقرر فيها.

### الجلسة الثانية: السياسات الماكرو اقتصادية

خبير الجلسة: سليم عراجي، الاسكوا

ميسرة الجلسة: ديانا كلاس، اوكسفام

تناول الحوار في هذه الجلسة الوضع الاقتصادي في لبنان، وعزى الازمة الاقتصادية والنقدية الى الأسباب السياسية والى غياب الرؤيا الاقتصادية التي غلبت القطاعات الربعية والمالية وادت الى اضعاف الإنتاج ورافقها مجموعة من الاتفاقيات التجارية التي ساهمت في ضرب القطاع الإنتاجي والصناعات بشكل كبير. بالاضافة الى هدر المال العام من خلال غياب الشفافية وضعف الجباية الضريبية والجمركية والرسوم. كما ان الواقع السياسي والاقتصادي في البلد اضعف الاستثمار، واستمر العجز في الحساب الجاري نتيجة الاعتماد على الاستيراد. اما الموارد الضريبية والجمركية فبقيت ضعيفة.

### أبرز مخرجات النقاش:

1. الإصلاح الضريبي مدخل ضروري لتعزيز إعادة التوزيع، وتعزيز الإنتاج، وتقليص التفاوت الاجتماعي على ان يراعي النظام الضريبي المقترح الاعتبارات الاجتماعية، والاعتبارات الاقتصادية لجهة تحفيز بعض القطاعات المنتجة والمولدة لفرص العمل، او القطاعات الاقتصادية الواعدة، لجهة تحميل اعباء ضريبية اكبر للقطاعات الربعية وفرض ضرائب على الثروة لاسيما غير المستثمرة منها في العمل المنتج.
2. الانتقال من النظام المُجرأ الحالي الذي يعالج الأنواع المختلفة من المداخل معالجة منفصلة (ما يسمى بنظام الضرائب النوعية)، إلى تطبيق نظام «الضريبة الموحدة تصاعدي على الدخل»، الذي يُدرج جميع إيرادات الأفراد الخاضعة للضريبة (الرواتب والأجور، والأرباح الرأسمالية، وأرباح الأسهم، والفوائد، والمداخل المتأتية من إيرادات الأملاك المبنية والإيرادات التجارية والمهنية) في وعاء ضريبي موحد.
3. إعادة النظر بالاتفاقيات التجارية لحماية وتعزيز الانتاج المحلي ضمن رؤيا اقتصادية شاملة.
4. إعادة هيكلة القطاع المصرفي ومساءلة المسؤولين عن مسببات الأزمة وتوزيع الخسائر بشكل عادل.

### الجلسة الثالثة: العمل اللائق

## خبير الجلسة: باولو سالفييا، منظمة العمل الدولية

ميسر الجلسة: مي حمّود، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

تناول الحوار في هذه الجلسة إمكانية بناء استراتيجيات متماسكة للعمل اللائق من خلال تحفيز الأجور اللائقة عبر التأمين ضد البطالة، وتحديد حد أدنى جديد للأجور، وضمان الحق في التجمع للعمال، لتحسين الاستجابة والتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية الوطنية الحالية بالإضافة الى تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية.

### أبرز مخرجات النقاش:

1. يجب العمل على التوفيق بين الحوافز (المستلزمات الاقتصادية) لزيادة القدرة التنافسية ومتطلبات أصحاب العمل مقابل تلبية التقييمات الاجتماعية لتعديل القدرة الشرائية للعمال.
2. ضرورة المعالجة الموضوعية للحد الأدنى للأجور عبر تصحيح نسبي للأجور وخلق مساعدات استثنائية ظرفية حتى إيجاد نوع من الاستقرار بسعر الصرف والتضخم. يجب معالجة الموضوع حالياً حالة بحالة لضمان العيش اللائق.
3. الإجراءات المؤقتة والفورية يجب ان لا تحول دون تصحيح الاختلالات المؤسسة للتفاوت والفقر ومنها تحسين التوزيع الأولي للمداخيل بحيث يتم رفع حصة الأجور من الدخل الوطني، نظراً لكونها منخفضة مقابل حصة الأرباح والفوائد.
4. عدم اعتبار ان العلاقة بين العامل وصاحب العمل هي علاقة ثنائية حصراً، لكن هي علاقة محكومة بالسياسة العامة للدولة. يجب حل المشكلة من طرف ثالث حكماً، لكن بغياب الطرف الثالث، يجب رأب الصدع عبر الاتفاق الثنائي (وتعزيز آليات التفاوض الجماعي).
5. بما ان الوضع اللبناني استثنائي، يجب إيجاد حلول استثنائية بمعنى الاستجابة الفورية لمتطلبات الصمود خلال الأزمة، ومعنى إيجاد حلول هيكلية للأزمة تمنع تجددتها.

### الجلسة الرابعة: الإطار المؤسسي

خبير الجلسة: أديب نعمة، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

ميسر الجلسة: فرح الشامي، مبادرة الإصلاح العربي

تناول الحوار في هذه الجلسة الانسداد السياسي وتعطل المؤسسات، الذي تبين من خلال الجلسات السابقة أنه القاسم المشترك الذي يعيق أي إمكانية للإصلاح على المستوى الاجتماعي والاقتصادي او حتى في علاقات العمل. وتناول الحديث في هذا المجال كيف تدهورت الأوضاع في لبنان حتى وصلنا الى هذا الواقع السياسي والمؤسسي المأزوم، وتمت الإشارة الى الأسباب تاريخية التي بدأت منذ الاستقلال حيث طغت العقلية العشائرية والطائفية وجعلت الدولة وتنظيمها اشبه الى المزرعة لجهة العلاقات بين أعضاء المجتمع التي تقوم على علاقات تقليدية قوامها علاقات القرى والزبائنية والانتماءات العشائرية والطائفية ذات الطابع العائلي والمحلي. ثم انتقلت بعد الحرب الأهلية اللبنانية الى منطق الشركة بقيام مشروع اقتصادي يعبر عن نفسه بشكل سياسي، فأصبح السعي الى الربح والنمو الاقتصادي يجيز الانتهاكات والفساد وأوقع الدولة في المديونية واطعن مؤسساتها مع

سيطرة الشركات التي لم تكن خاضعة لأي شكل من أشكال المساءلة. الى ان وصلنا مؤخرا الى مفهوم الدولة الغنيمة، حيث انضمت الميليشيات التي شاركت في الحرب إلى الفئات التقليدية وإلى الرأسماليين وشاركت جميعا في تعطيل كل أدوار المؤسسات، وأصبحت السلطة والقرارات تتخذ خارج المؤسسات، وتمكنت القوى السياسية الحاكمة من السيطرة على الاقتصاد والسياسة والمؤسسات وأضعفتها وأفرغتها من أدوارها، فحتى الدولة ومؤسساتها أصبحت خارجة عن القانون. وأصبحت فرص الإصلاح مرتبطة بتغييرات على المستوى السياسي وتتطلب إعادة توازن في موازين القوى.

## أبرز مخرجات النقاش:

- 1- مفتاح التغيير في لبنان سياسي، من هنا ضرورة مشاركة كل الفئات من قطاع خاص ومجتمع مدني ونقابات بالتعبير السياسي، كون كل الأهداف هذه المجموعات ان لجهة التغيير او لجهة الإصلاح أو لجهة تعزيز الإنتاج والأرباح يعيقها الانسداد السياسي. ولا يمكن بالتالي الوصول الى هذه الأهداف من دون التعبير السياسي الواضح من قبل جميع المجموعات.
- 2- الحوار الاجتماعي المتنوع والبناء هو أساس ومنطلق التحول.
- 3- ضرورة العمل المشترك بين الأعمال والصناعيين والمجتمع المدني لتغيير موازين القوى والضغط نحو التغيير
- 4- أهمية العمل من اجل الوصول الى دولة القانون التي تسمح للجميع ان ينظموا انفسهم.
- 5- الإصلاح القضائي مهم جدا لضمان المساءلة والمحاسبة والانتقال الى دولة القانون.